

الضغوط الاستعمارية على المغرب و محاولات الإصلاح

19م ، تعرض المغرب لضغوط استعمارية فقام بمحاولات الإصلاح .
فما هي أنواع الضغوط الاستعمارية على المغرب ؟ و ما هي الميادين التي همتها الإصلاحات بالمغرب ، و عوامل فشل هذه الأخيرة ؟

وط الاستعمارية على المغرب خلال القرن 19 :

فرضت فرنسا ضغوطا عسكرية و اقتصادية و دبلوماسية على المغرب :

- * انهزم الجيش المغربي سنة 1844 أمام الجيش الفرنسي في معركة إيسلي التي تلخصت أسبابها في رغبة فرنسا التوسع المغرب ، و مساندة هذا الأخير للمقاومة المسلحة الجزائرية . أما نتائج هذه المعركة فتمثلت في عقد معاهدة للامغنية 1845 التي تركت الحدود المغربية الجزائرية غامضة جنوب مركز ثنية الساسي (ناحية فكيك) . و استغلت فرنسا هذا الغموض لتحتل في 19 من الصحراء المغربية الشرقية.
- * حصلت فرنسا على امتيازات تجارية بمقتضى الاتفاقية الفرنسية المغربية لسنة 1863.
- * بسطت فرنسا الحماية القنصلية على عملائها من المغاربة (المحميون)

ركزت بريطانيا على الامتيازات الاقتصادية و الدبلوماسية :

- * أقنع المندوب الإنجليزي دراموند هاي المغرب بضرورة التخلي عن سياسة الاحتراز ()
- 1856 التوقيع على الاتفاقية التجارية المغربية الإنجليزية التي منحت للإنجليز عدة امتيازات من بينها حق الاستقرار بالمغرب و مزاولة المغرب بإلغاء القيود الجمركية المفروضة على الصادرات و الواردات المعروفة باسم الكونترات.
- * بموجب نفس الاتفاقية منحت بريطانيا الحماية القنصلية لوساطتها التجاريين المغاربة.

مارست إسبانيا ضغوطا عسكرية و اقتصادية و دبلوماسية على المغرب :

- * حاولت إسبانيا توسيع نفوذها في ضواحي سبتة المحتلة ، فأعلنت سنة 1859
- 1860.

- * عقدت في نفس السنة معاهدة الصلح بين الطرفين التي تضمنت شروطا قاسية منها توسيع حدود سبتة ، و تنازل المغرب لإسبانيا عن مركز ساحلي في الجنوب ، و أدائه غرامة مالية باهظة استنزفت خزينة الدولة و فرضت على المغرب اقتسام مداخلة من الرسوم الجمركية مع إسبانيا .
- * 1861 وقع المغرب معاهدة مع إسبانيا أتاحت لهذه الأخيرة فرض الحماية القنصلية كما هو الشأن بالنسبة لفرنسا و بريطانيا

أكد مؤتمر مدريد الحماية القنصلية و الامتيازات الأجنبية بالمغرب :

- * انعقد مؤتمر مدريد سنة 1880 بحضور ممثلي الدول الأوروبية و الولايات المتحدة الأمريكية و المغرب . و قد خرج هذا المؤتمر بقرارات من أهمها تأكيد الحماية القنصلية ، و منح المحميين امتيازات منها عدم الخضوع للقانون المغربي و بالتالي عدم أداء الضرائب و الرسوم الجمركية و الخدمة العسكرية . و كرس هذا المؤتمر الامتيازات التي حصل عليها الأوروبيون في الاتفاقيات السابقة.

19 و عوامل فشلها :

تمت جل الإصلاحات في عهد السلطانين محمد بن عبد الرحمان (1859- 1873) ، و يمكن تحديدها على

- إصلاحات عسكرية : أرسلت الدولة المغربية بعثات طلابية إلى أوروبا لمتابعة التكوين العسكري ، و استقدمت أطرا أوربية لتدريب الجيش المغربي ، و عملت على شراء الأسلحة الحديثة و تشييد مصنعين للأسلحة () الأسطول الحربي لحماية السواحل.
- إصلاحات إدارية : تم تحديد مهمة الصدر الأعظم ، و إحداث وزارات جديدة (كوزارة الدفاع و الخارجية) و القيادات الصغرى.
- إصلاحات اقتصادية : تمثلت في إدخال مزروعات جديدة كالقطن و قصب السكر ، و خلق بعض الصناعات الحديثة كالنسيج و الد ترميم الموانئ و تجهيزها ، و استخراج الفحم الحجري.

- إصلاحات مالية : عينت الدولة أمناء () في المراسي و خصصت لهم أجورا و فرضت عليهم المراقبة لمحاربة الاختلاس و الرشوة .
- في نفس الوقت أحدثت الدولة جهازا مركزيا مكونا من إدارة مركزية يرأسها وزير المالية " " ، و إدارة محلية تشمل أمناء القبائل و إصلاحات جانبية : فرضت الدولة ضرائب متعددة منها مكوس الأبواب و الحافر و الأسواق ، قبل أن تفرض ضريبة الترتيب (تعريف هذه

59) .

- إصلاحات نقدية : قبلت الدولة المغربية تداول العملات الفرنسية و الإسبانية داخل البلد ، و رفعت من قيمة العملة الوطنية و حاربت تزويرها أو تهريبها .
- إصلاح التعليم : المغربية مدرسة عصرية لتلقي العلوم الحديثة و خصصت منحا و مكافآت للطلبة المتفوقين ، و أرسلت بعثات طلابية

آلت هذه الإصلاحات إلى الفشل بفعل نوعين من العوامل :

- عوامل خارجية : تمثلت في الضغوط الاستعمارية التي أضعفت الدولة المغربية اقتصاديا و ماليا و سياسيا و عسكريا .
- عوامل داخلية : من أبرزها تزايد عدد المحميين ، و معارضة زعماء القبائل و الزوايا و الفقهاء لهذه الإصلاحات التي تضر بمصالحهم وبالتالي قيام بعض الثورات . بالإضافة حدوث بعض الكوارث الطبيعية.

بفشل هذه الإصلاحات تزايدت الضغوط الاستعمارية . فكانت النتيجة فرض الحماية الأجنبية على المغرب ابتداء من سنة 1912